وزارة التجارة والصناعة

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٦ « بالتفويض »

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة دمياط وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٦

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٤٤ لسنة ٢٠١٥ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٣ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة ولائحة نظام العاملين والهيكل التنظيمى وجداول التوصيف والتقييم لوظائف الغرفة التجارية لمحافظة دمياط وسوق الجملة التابع لها ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة دمياط جلسة ٢٠١٥/١١/٣ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٦ ؛

وعلى مذكرة إدارة الموازنات المؤرخة ٢٠١٦/٥/٢٦ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة دمياط وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٦ ، وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معًا مبلغ ١٠٣٥٥٤١٦ ج (فقط عشرة ملايين وثلاثمائة وخمسة وخمسون ألفًا وأربعمائة وستة عشر جنيهًا لا غير) ، وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معًا مبلغ ١٠١٨٧٧٣٢ ج (فقط عشرة ملايين ومائة وسبعة وثمانون ألفًا وسبعمائة واثنان وثلاثون جنيهًا لا غير) بفائض قدره مبلغ ١٦٧٦٨٤ ج (فقط مائة وسبعة وستون ألفًا وستمائة وأربعة وثمانون جنيهًا لا غير) .

مادة ٢ - يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١٦/٥/٣١

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

فيضى عوض محمد